أولا-أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

1- **الأسس الإدارية** :لمراعاة الأسس الإدارية يجب أن تتوفر الشروط التالية:

أ. وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف.

ب. تقسيم العمل.

ت. تطبيق محاسبة المسؤولية بالإعتماد على تقسيم العمل.

ث. تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه.

2- الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات البنكية، وأهمها:

أ. مراقبة السيولة.

ب. توفير الأمان.

ت. تعظيم الربحية.

ثانيا- أنواع التدقيق الداخلي

نظرا لطبيعة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك للزبون، وكذا العمليات التي يقوم بها فإن التدقيق الداخلي يشتمل على عدة أنواع حسب الغرض منه:

1- التدقيق الدوري :هو تدقيق يشمل جميع أنواع العمليات والخدمات البنكية وهو بدوره ينقسم إلى شكلين:

أ- التدقيق حسب بنود الميزانية:يقوم البنك بتقديم في نهاية السنة المالية ميزانية عمومية حيث يتم تدقيق بنود الميزانية ومختلف الحسابات المتفرغة عنها.

ب- التدقيق حسب التركيب الهيكلي :ويشمل تقييم عمل وإنتاجية مختلف الوحدات التنفيذية والادارية في الفرع من حيث قيد اللوائح والقوانين والتعليمات التي تحدد كيفية تنفيذ العمل بالإضافة إلى تقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية في تدقيق العمليات البنكية المنفذة والتأكد من أن كل أقسام ومصالح البنك تراعي السياسة المعتمدة والخطط الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

2-التدقيق المادي: يتم من خلال الجرد والفحص المفاجئ لمختلف الأشياء والأموال التي بحوزة البنك سواء كانت ملكا له أو مودعة لديه، ويشمل التدقيق المبادئ التالية:

أ. الأوراق النقدية الموجودة بعهدة أمناء الصناديق؛

ب. محفظة الأوراق المالية؛

ت. الضمانات المقدمة للبنك؛

ث. الوثائق المستندية الواردة والعائدة للإعتمادات المستندية؛

ج. الأثاث والمفروشات وموجودات المستودعات من اللوازم؛

ح. أية أموال أخرى تقتضي الجرد من أجل التحقيق من وجودها.

3-التدقيق المحاسبي: يقوم المدقق الداخلي في البنك من التأكد من صحة القيود والمستندات المالية والوثائق، حيث يشمل التدقيق الداخلي المحاسبي على:

أ. التحقق من أن حسابات الزبائن تسمح بتنفيذ العمليات اليومية الجارية بشأنها.
ب. مقارنة تسمية وأرقام الحسابات العائدة للعمليات المنفذة مع التسميات والأرقام المقررة في المنهاج المحاسبي؛
ت. إجراء العمليات الحسابية الضرورية للتأكد من أن العمليات البنكية تنطبق على التعليمات المقررة؛
ث. التحقق من أن المستندات والوثائق تحمل إمضاءات المسؤولين عن تلك العمليات المالية؛
ج. فحص وتدقيق حسابات البنك مع مراسليه في الخارج بجميع أنواعها؛
ح. متابعة تحصيل واستيفاء القيم والأموال العائدة للبنك في تاريخ استحقاقها.
خ. مراقبة تسديد الحسا بات المؤقتة ومتابعة تصفيتها؛
د. تدقيق العمليات البنكية المتعلقة بحسابات الزبائن بالعملة المحلية والأجنبية من كافة الجوانب؛
ذ. تدقيق عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية والتأكد من مدى احترام الموظفين الوقت في تنفيذ هذه العملية؛
ر. تدقيق الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة؛
ز. التأكد من تحصيل عوائد الاستثمارات والفوائد في مواعيدها؛
س. تدقيق محفظة الأوراق المالية والسجلات الخاصة بها ، وتدقيق التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء . ومتابعة تسديدها حسب الشروط المتفق عليها؛
ش. تدقيق الميزانية السنوية قبل إحالتها للمدققين الخارجيين.

4-تدقيق النفقات و الايرادات: من بين الأمور التي يتم تدقيقها النفقات والواردات المتعلقة بالمركز الرئيسي للبنك والفروع، ويتم ذلك من خلال:

أ. تدقيق النفقات الإدارية والتأسيسية والتي تتمثل في الأجور ، نفقات السفر، إصلاح وصيانة الموجودات،الضرائب والرسوم المالية، ... وغيرها؛
ب. القيام بالتدقيق البعدي للفوائد المدفوعة عن الودائع و الاستثمارات، العمولات المدفوعة، نفقات الأموال الخاصة للبنك.
ت. تدقيق ايرادات البنك والمتمثلة في : الفوائد المقبوضة، إيرادات الأموال، ... وغيرها.

ثالثا- أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنوك

تهدف وظيفة التدقيق الداخلي في البنك إلى تحقيق مايلي:

1. التأكد من التزام مختلف المصالح على مستوى البنك من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية محددة.
2. التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية للبنك .
3. التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها.
4. تعظيم موارد البنك وتحقيق الأهداف المحددة بسرعة .
5. تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في البنك.
6. تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحوكمة في البنك وما اشتملت عليه مراكز الخطر، بالإضافة إلى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك لمخاطر.

رابعا- مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك

قامت لجنة بازل للرقابة البنكية في وثيقتها اتفاقية بازل لعام 2001 وعنوانها التدقيق الداخلي في البنوك بوضع عدة مبادئ أهمها:

1. الاستمرارية(الديمومة)
2. الاستقلالية
3. وثيقة التدقيق
4. النزاهة
5. الكفاءة المهنية
6. نطاق أنشطة التدقيق

خامسا- إجراءات التدقيق الداخلي على مستوى البنوك

تعتبر مصلحة التدقيق الداخلي في البنوك من المكونات الاساسية في البنك ولها الحق في تدقيق جميع العمليات (عمليات الايداع، عمليات السحب، عمليات التمويل) والانشطة بالبنك لغرض مساعدة البنك على تحقيق أهدافه وذلك من خلال:

1. التأكد من التزام مختلف المصالح بالبنك من القيام بممارسة اعمالها ،ومن تم تحقيق الاهداف والسياسات والاجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية (أو مالية)محددة.
2. الامتثال للقوانين والمراسم المعمول بها.
3. تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات البنكية المنتهجة
4. اقتراح اجراءات تؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية مختلف الانشطة بالمصالح البنكية والمحافظة على الممتلكات.
5. تقييم اجراءات ادارة انشطة المخاطر والحوكمة في البنك ، وكذلك تقييم فعالية الاساليب المعتمدة لتقييم المخاطر.